أسئلة أوردها بعض الطلبة بحلب المحروس على قوله تعالى:

﴿ مَا قُلتُ لَهُم إِلَّا مَآ أَمَرتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُم وَكُنتُ عَلَيهِم شَهِيدا مَّا دُمتُ فِيهِم فَلَمَّا تَوَفَّيتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيهِم وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيء شَهِيدٌ ﴾**المائدة**: ١١٧

والجواب عنها لأكمل الدين محمد البابرتي الحنفي (ت ٧٨٦)

دراسة وتحقيق

د. حمدان بن حميد بن بريك السلمي
أستاذ التفسير المشارك في جامعة جدة
(المملكة العربية السعودية)
nab3ha@gmail.com

تاريخ تسلم البحث: ١٢/ ٥/ ٢٠٢٣م **تاريخ قبول البحث**: ٢٨/ ٥/ ٢٠٢٣م

Doi: 10.52840/1965-010-002-004

المستخلص:

من الرسائل القرآنية المميزة التي تحتاج إلى تحقيق ودراسة مخطوطة لأكمل الدين محمد البابرتي الحنفي (ت ٧٨٦) التي تبحث في تفسير قوله تعالى { ما قلت لهم إلا ما أمرتني به } والجواب عنها بعد سؤال وُجّه له من أحد طلابه في حلب.

هدفت هذه الدراسة إلى الآتي:

١- التعريف بأكمل الدين محمد البابرتي.

٢- التعريف بالمخطوط.

٣- تحقيق المخطوط تحقيقاً علمياً.

ولتحقيق أهداف البحث فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل.

وتكون البحث من مقدمة ومبحثين، وخاتمة، فجاء المبحث الأول يتحدث عن أكمل الدين محمد البابرتي وجاء المبحث الثاني لتحقيق النص المخطوط، ثم جاءت الخاتمة، وفيها أهم النتائج، وأهم التوصيات، ومن أهم النتائج:

١ – أن الماتريدية لهم مخالفات مع المعتزلة والجهمية والسلف.

٢ –أن المعتزلة لهم خلاف مع أهل السنة والجماعة في مرتكب الكبيرة.

٣–استحالة أن يتعارض العقل الصريح مع النقل الصحيح.

ومن أهم التوصيات:

١– يوصي الباحث بتحقيق المخطوطات المتعلقة بمؤلفات أكمل الدين محمد البابرتي.

٢– يوصي الباحث بتحقيق ودراسة التراث الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: البابرتي، الزمخشري، المعتزلة، أهل السنة والجماعة، العقل، النقل.

أسئلة أوردها بعض الطلبة بحلب المحروس على قوله تعالى:

﴿ مَا قُلتُ لَهُم إلَّا مَا أَمَرتَنِي بِهِۦ أَنِ ٱعبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُم وَكُنتُ عَلَيهِم شَهِيدا مَّا دُمتُ فِيهِم فَلَمَّا تَوَفَّيتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيهِم وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيء شَهِيدٌ ﴾المائدة: ١١٧ والجواب عنها لأكمل الدين محمد البابرتي الحنفي (ت ٧٨٦)

دراسة وتحقيق

د. حمدان بن حميد بن بريك السلمي

Questions raised by some students in Aleppo al-Mahrous on the Almighty’s saying:

﴿ مَا قُلتُ لَهُم إِلَّا مَآ أَمَرتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُم وَكُنتُ عَلَيهِم شَهِيدا مَّا دُمتُ فِيهِم فَلَمَّا تَوَفَّيتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيهِم وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيء شَهِيدٌ ﴾**المائدة**: ١١٧

And the answer to it is for Akmal Al-Din Muhammad Al-Babarti Al-Hanafi (d. 786)

study and investigation

Dr. Hamdan bin Humaid bin Braik Al-Solami

Associate Professor of Interpretation at the University of Jeddah

(Saudi Arabia)

nab3ha@gmail.com

Date of Receiving the Research: 12/5/2023 **Research Acceptance Date:** 28/5/2023

Doi: 10.52840/1965-010-002-004

Abstract:

One of the distinguished Qur’anic messages that needs investigation and study is the manuscript of Akmal al-Din Muhammad al-Babarti al-Hanafi (d. 786)، which searches for the interpretation of the Almighty’s saying: {I only said to them what you commanded me to do} and the answer to it after a question asked to him by one of his students in Aleppo.

Through the investigation and study of this letter، we found knowledge and pearls on the shortness of the manuscript، especially since the responses were on the knowledge of one of the Mu'tazila flags، which is Zamakhshari، and he is one of the flags of eloquence and language، which makes the reader realize the scientific value of the most complete Babarti religion.

This has been studied in an introduction، two chapters، and a conclusion، which showed us the high status of Babarti and his life

And scientific gems and pearls in terms of language، interpretation and issues of faith

The study reached important results، including:

1- The Maturidis have differences with the Mu'tazilah، the Jahmiyyah and the Salaf.

2- The Mu'tazila have a disagreement with the Sunnis and the group regarding the perpetrator of the major sin.

3- The impossibility of an explicit mind contradicting the correct transmission

Keywords: Babarti، Zamakhshari، Mu'tazila، Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah، reason، transmission.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آلة وصحبة أجمعين، والتابعين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين،،

أما بعـــد: -

فإن أشرف وأولى ما عُمرت به الأوقات وصُرفت فيه الأعمار، وتنافس فيه المتنافسون وتسابق فيه الأبرار، هو العلم بالله وبشريعته، لأنه لازم تحقيق حكمة خلق الله تعالى للمكلفين وهي عبادته، كما قال تعالى: ((وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)) [الذاريات: ٥٦]؛ إذ لا يمكن لأحد، عبادة الله إلا بعد الفقه عنه والعلم بشرعه.

ولقد أودع الله تعالى في كتابه أصول التشريع وقواعده، وبيّن فيه معالمه، وأحكم فيه معاقده، فلم يغادر صغيرة ولا كبيرة من الخير إلا دل عليها وأرشد إليها، ثم بيَّنها رسولهﷺ أتمَّ بيان وأحسنَه، لذا كان تفسير القرآن الذي هو سبيل فهم القرآن الذي هو سبيل العمل بمقتضاه أعظمَ العلوم وأجلَّها.

ومن هذه الرسائل القرآنية المميزة التي تبحث في تفسير قوله تعالى: **(ما قلت لهم إلا ما أمرتني به) والجواب عنها**

لأكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرتي الحنفي (ت ٧٨٦ ه) وقد ورد الجواب رداً على أسئلة أوردها بعض الطلبة بحلب المحروس، فأحببت أن أحقق هذه الرسالة وأنقحها، وأذكر ما وافق المؤلف فيه أهل السنة وما خالفهم فيه، والله أسأل التوفيق والإعانة.

خطـــة البحـــث:

تتكون الخطة من مقدمة، ومبحثين، وأبرز النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: واشتملت على الآتي:

أولاً: أهمية البحث وأسباب اختياره.

ثانياً: أهداف البحث.

ثالثاً: المنهج العلمي المتبع في البحث.

رابعاً: وصف النسخ الخطية.

المبحث الأول: التعريف بأكمل الدين محمد البابرتي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبته وولادته ووفاته وحياته العلمية.

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي، والعقدي، وشيوخه، وأقرانه وتلاميذه، ومصنفاته.

المبحث الثاني: **النص المحقق**.

أسئلة أوردها بعض الطلبة بحلب المحروس على قوله تعالى: (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به) والجواب عنها

أولاً: أهمية البحث وأسباب اختياره

١ – الحرص على الارتباط بكتاب الله ﷻ لعظم أجر تلاوته وتدبره، وتفهم معانيه فكان الاشتغال بهذا المخطوط الذي يتعلق بتفسير آية من القرآن الكريم.

٢ – القيمة العلمية لتفسير آية (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به).

٣ – جمع فيه مؤلفه البابرتي في تفسير هذه الآية الرد على الزمخشري وهو علم من أعلام البيان واللغة ما جعل القاري يتبين له علمية البابرتي لا سيما في الفن الذي برع فيه الزمخشري.

٤ – العمل على تحقيق هذه الآية يستلزم البحث في أمهات كتب العلوم المتنوعة كالعقيدة، والتفسير، واللغة العربية، وعلم البلاغة، الأمر الذي يوفر فرصة جيدة للاطلاع وتنمية المعارف وتقوية البناء العلمي للباحث لاسيما في مقتبل حياته العلمية.

٥ – إن إخراج مثل هذا البحث يُعد إضافة قيّمة لمكتبة الدراسات القرآنية يُعلم الباحث كيفية الرد على الأعلام المتميزين في فنهم.

ثانياً: أهداف البحث:

١- التعريف بأكمل الدين محمد البابرتي.

٢- التعريف بالمخطوط.

٣- تحقيق المخطوط تحقيقاً علمياً.

ثالثاً: المنهج العلمي المتبع في البحث:

المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل والاستنباط.

رابعاً: وصف النسخ الخطية

يوجد للمخطوط نسختان نفيستان، وهذا بياناتها:

١- نسخة بخط المصنف، ضمن مجموع من الورقة (٢٨٣ب إلى ٢٨٦ ب)، كتبت سنة ٧٨٢ هـ، محفوظة في مكتبة أيا صوفيا برقم (١٣٨٤).

٢- نسخة كتبها حسن بن يوسف بن عثمان النكيداوي الشامي سنة ٧٨٦ هـ، في الخانقاه السعيد النحوي بالقاهرة، وهي نسخة مقابلة ومصححة على النسخة المنقولة منها وهي بخط مؤلفها البابرتي. وهي ضمن مجموع من الورقة (١ ب إلى الورقة ٦أ)، ومحفوظة في مكتبة أياصوفيا برقم (٤٨٠٠).

المبحث الأول:

التعريف بأكمل الدين محمد البابرتي[1]، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبته وولادته ووفاته وحياته العلمية:

أولاً: اسمه وكنيته ولقبه ونسبته:

محمد بن شمس الدين محمد بن جمال الدين محمد بن أحمد الرومي البابرتي الحنفي الدمشقي المصري.

كنيته: أبو عبد الله، **ولقبه**: أكمل الدين.

وأما نسبته بالرومي فلأنه ولد في بلدة تابعة لبلاد أرضوم، وأما البابرتي فنسبة إلى بابرت وهي قرية تابعة لأرزن الروم – أرضوم – بتركيا.

وأما الدمشقي فلأنه عاش فترة فيها، وأما المصري فلأنه عاش وقضى حياته فيها.

ثانياً: ولادته ووفاته وحياته العلمية:

ولد الشيخ أكمل الدين في الشهر الثالث من سنة ٧١٢ هـ في بيت فضل وعلم وورع وزهد وتقى، واشتغل بالعلم ورحل إلى حلب ثم إلى القاهرة في شبابه.

وتوفي بخانقاه شيخون – القاهرة – في ليلة الجمعة تاسع عشر من رمضان سنة ٧٨٦ هـ. وكانت جنازته مشهودة وحضرها السلطان الظاهر يرقوق ومشى فيها وحمل جنازته الأمراء والوزراء، وصلى على جنازته عز الدين الرازي، ودفن إلى جانب الأتابك شيخو في مدفنه داخل القبلة في الخانقاه حسبما أوصى، والسلطان حاضر دفنه وهذا شيء لم يعهد مثله.

---

[1] () انظر كلاً من: شذرات الذهب (٥ /٢٩٣)، مفتاح دار السعادة (٢ /٢٦٨)، تاج التراجم (٦٦) النجوم الزاهرة (١١ /٣٠٢)، طبقات الفقهاء لطاش كبري زاده (٨)، الفوائد البهية (١٩٥)، طبقات الزيلة لي(٢٣)، معجم المؤلفين(١١ /٢٩٨)، السلوك لمعرفة دولة الملوك(٣ /٥٢٥)، طبقات المفسرين(١ /٢٣٩)، طبقات الحنفية لقنالي زاده(٩٤)، الدرر الكامنة(٤ /٢٥٠)، معجم البلدان(١ /٢٢٥)، دائرة المعارف الإسلامية(٣ /٢٤٥)، البدر الطالع(١ /٤٨٨)، كشف القانون(١٢٤٧)، العناية حاشية الهداية للبابرتي، ملاحق تراجم الفقهاء الموسوعة الفقهية (١١ /٢٩)

حياته العلمية:

يعتبر الشيخ أكمل الدين من أكابر علماء الحنفية وعلى رأس الطبقة السادسة عشر.

ويعتبر إمامًا مدققًا متبحرًا في العلوم الشرعية وشيخًا في الفنون الأدبية، حافظًا، ضابطًا.

ويعد من أكابر العلماء في الفقه والأصول وكان ذا عناية باللغة والبيان، ويتصف بالتواضع والتلطف في المعاشرة.

كان أرباب المناصب على بابه قائمين، وبأوامره مسرعين إلى قضاء حوائجه، وكان السلطان الظاهر برقوق إذا مرّ بمدرسة الخانقاه يقف على باب الخانقاه ليتحدث مع الشيخ البابرتي وظلّ على ذلك إلى أن وافت المنية البابرتي. وهو من أقام حرمة العلم والعلماء بالديار المصرية. عُرض عليه القضاء فامتنع وظل على ذلك طول حياته إلى أن مات.

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي والعقدي، وشيوخه وأقرانه وتلاميذه، ومصنفاته:

أولاً: مذهبه الفقهي والعقدي:

مذهبه الفقهي:

يعتبر الامام أكمل البابرتي من أكابر علماء الحنفية وبقية المجتهدين.

جاء في طبقات قنالي زاده: "ثم انتقل الفقه إلى طبقات الشيخ أكمل الدين علامة المتأخرين وخاتمة المجتهدين، كما جاء في أعلام الأخيار:" وله في الفقه السند القوي يصل في التلقي إلى الامام أبي يوسف عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، بدأ بـ قوام الدين الكاكي وانتهى بـ "عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهم الله" ، فهو الفقيه المدقق والأصولي المحقق.

نزعته العقدية:

فكان البابرتي من الفرقة الماتريدية(٢) فلقد كان البابرتي من أشهر أعيان الماتريدية(٣) في القرن الثامن الهجري، وله مؤلف مسمى بعقيدة البابرتي، وقد شرح العقيدة الطحاوية شرحًا نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة الكويت – سنة ١٤٠٩ هـ(٤).

---

(٢) الماتريدية: فرقة كلامية، تُنسب إلى أبي منصور الماتريدي، قامت على استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية في محاجة خصومها، من المعتزلة والجهمية وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية،

ثانياً: شيوخه وأقرانه وتلاميذه

شيوخه:

تلقى البابرتي العلم عن جماعة من أعيان عصره، من أشهرهم:

١- الشيخ قوام الدين الكاكي الحنفي (ت٧٤٩هـ)

٢- الشيخ شمس الدين الأصفهاني (ت٧٤٩هـ)

٣- الشيخ أبو حيان الأندلسي اللغوي المفسر، صاحب كتاب البحر المحيط في التفسير- (ت: ٧٤٥ه)

٤- محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت٧٤٤ هـ)

٥- الشيخ الدلامي

٦- الشيخ ابن النحاس

أقرانه: كان من أقران البابرتي:

١- شهاب الدين السمين الحلبي المصري الشافعي (ت ٧٥٦ هـ)

ولهم مخالفات للسلف في جملة من مباحث العقيدة كالإيمان والصفات والتوحيد وكلام الله، وتقسيم السنة إلى ظنية الثبوت وقطعية الثبوت... إلخ.

انظر للاستزادة كلاً من: الماتريدية دراسة وتقويماً – د. أحمد الحربي – دار الصميعي – الرياض – الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ – ص: ١٨٧- ٤٨٥، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة- دار الندوة للنشر- الطبعة الثالثة: ١٤١٨هـ- ص: ٢/ ٩٩.

(٣) الماتريدية من الفرق الكلامية القريبة الداخلة في أهل السنة والجماعة بالمعنى العام، أما بالمعنى الخاص فهم من الفرق الكلامية المخالفة لطريقة السلف، منهاج السنة النبوية – ابن تيمية – ٢/ ٢٢١..

(٤) لقي متن العقيدة الطحاوية القبول عند السلف وعند كل المدارس الكلامية من الأشاعرة والماتريدية وكل منهم يعتبره مفصحاً عن عقيدته. لذا وجِدت شروحات عليه من كلا الاتجاهات العقدية، والطحاوية في جملتها على عقيدة السلف، إلا في بعض المسائل فهي على مذهب مرجئة الفقهاء من الحنفية، كالإيمان، وغيرها، وقد اكتسبت العقيدة الطحاوية أهمية عند السلف، بعد شرح الإمام ابن أبي العز لنفاسته وانتصاره لمنهج السلف. انظر: شرح الطحاوية – صالح آل الشيخ – دار الحجاز- القاهرة – الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ - ١/ ١٦.

٢- قوام الدين الاتقاني الحنفي (ت ٧٥٨ هـ)

٣- جمال الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٧٢ هـ)

٤- صلاح الدين الصفدي، صاحب كتاب الوافي بالوفيات (ت ٧٦٤ هـ)

٥- شمس الدين بن الصائغ النحوي الحنفي (ت ٧٧٦هـ)

٦- جمال الدين الإسنوي الشافعي (ت ٧٧٢ هـ)

٧- محب الدين الحلبي ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)

٨- سراج الدين البلقيني (ت٨٠٥ هـ)

تلاميذه: كان من تلاميذ البابرتي

١- أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني "الشريف الجرجاني" (ت٨١٦هـ)

٢- شمس الدين الفناري محمد بن حمزة بن محمد الرومي الحنفي (ت ٨٣٤هـ)

٣- ابن قاضي سماونه محمد بن إسرائيل بن عبدالعزيز (ت٨١٨ هـ)

٤- المولى أحمدي

٥- المولى الحاج باشا (ت ٨٠٠ هـ) له كتاب في الطب.

ثالثاً: مصنفات الإمام أكمل الدين محمد البابرتي

١/ في الفقه

١- العناية في شرح الهداية "مطبوع على هامش فتح القدير"

٢- شرح تلخيص الجامع الكبير للخلافي وهو فقه حنفي، موجود في دار الكتب المصرية، مخطوط رقم ٨٢٤

٣- شرح السراجية في الفرائض.

٢- علم الكلام والتوحيد "العقيدة"

١- الإرشاد شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة – مخطوط دار الكتب المصرية، ايا صوفيا ٦٣٨٤

٢- عقيدة البابرتي (مخطوط) دار الكتب المصرية برقم ٢٩٢

٣- شرح العقيدة الطحاوية، مطبوع في الكويت (وزارة الشؤون الاسلامية)

٣/ علم التفسير والحديث:

١- حاشية على الكشاف (مخطوط).

٢- تفسير أكمل الدين البابرتي (مخطوط).

٤- تحفة الأبرار شرح مشارق الأنوار للصاغاني (ت٦٥٠هـ) مخطوط دار الكتب المصرية.

٤/ علم المنطق واللغة العربية:

١- الصدفة الملية شرح الدرة الألفية لابن معطٍ.

٢- شرح تلخيص المفتاح للقزويني مطبوع في طرابلس - ليبيا (المنشأة العامة للنشر والتوزيع).

٣- شرح الشمسية في المنطق (مخطوط).

٥/ علم الأصول والخلاف:

١. شرح منشأ النظر في علم الخلاف للإمام برهان الدين النسفي (ت٦٨٤هـ) مخطوط

٢. الأنوار شرح المنار للإمام حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠ هـ) دار الكتب المصرية رقم ٢

٣. التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي.

المبحث الثاني: النص المحقق

أسئلة أوردها بعض الطلبة بحلب المحروس على قوله تعالى: (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به) والجواب عنها

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي.

الحمد لله الذي كمل أركان الفضل بلطائف كرمه، وأعلى غرفات حقائقها لخواص عباده بجلائل حكمه، ثم يسَّر لهم أسباب تحقيقها بأكمل هذا العصر من عظائم نعمه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان الأطيبان على نبي الرحمة محمَّدٍ وآله، صلاة دائمة لوبله وديمه.

وبعد.. فهذه تخيُّلات وردت على الخاطر الفاتر الذي لم يصل إلى غور التحقيق، فآلت إلى العرض بين يدي شيخ الإسلام، معتمد الأعلام، المشغوف بقواعد الأحكام، والمشغول بفروع شرائع الإسلام؛ من تتبع علم البيان والأدب، وتصدى لحل خواص تراكيب كلام العرب، لا سيَّما في دقائق "الكشاف[٥]" التي أدرك في شرحه شأوها، وتذلل لعظمته بأوها، وقد جمعها الضعيف، وعرض بعضها ندرة منها حذرًا من السآمة.

[قول الزمخشري]

منها: ما ذكر الإمام العلامة أستاذ المحققين، قطب المدققين، أبو القاسم الزمخشري[٦]، شكر الله تعالى سعيه، وسامح له ما زلَّ قلمُه، ملخصًا في قوله تعالى خبرًا عن عيسى عليه الصلاة والسلام: {﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ ﴾} [سورة المائدة: ١١٧].

---

(٥) يعتبر كتاب الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، من أبرز وأهم التفاسير التي اعتمدت تقرير العقيدة من الناحية الكلامية على رأي أهل الإعتزال دون مذهب أهل السنة وقد كان الزمخشري معتزلياً في العقيدة شافعياً في الفقه.

(٦) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (٥٣٨-٤٦٧ هـ) كان يضرب به المثل في علم الأدب والنحو، صنف تصانيف في التفسير واللغة، كان معتزلي المذهب، مجاهرًا بذلك، وكان فصيحًا بليغاً.
انظر تاريخ بغداد (٢١/ ١٧٢) وإنباه الرواة (٣/ ٢٦٦) ووفيات الأعيان (٥/ ١٧٣).

خلاصة ما قال: لا يجوز أن يكون "أن" في قوله: { مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ } [سورة المائدة: ١١٧] مُفسِّرة؛ لا من "قلت" ؛ لأن صريح القول ينفيه، ولا من "أمرتني" ؛ لأن الله لا يجوز في حقه "اعبدوا الله ربي وربكم" [٧].

وقال: وإن جعلتها موصولة بالفعل، أي: مصدرية، لم يخل من أن يكون بدلًا مما أمرتني به، أي: من الموصول، أو من الهاء في "به" ، وكلاهما غير مستقيم. وأوضحَ وجهَها، إلى أن قال: لبقاء الموصول بغير راجع[٨]... انتهى.

أمَّا قوله: لا يجوز أن يكون بدلًا مما أمرتني؛ لأن العبادة، لا تُقال، فهو ظاهر؛ لأن المصدر مفرد، والمقول جملة.

قيل: يمكن أن يقال[٩] معناه: ما قلتُ لهم إلا عبادته، بالنصب، أي: الزموا عبادته، ويكون هو المراد مما أمرتني، وتكون الجملة وهي: الزموا عبادته، بدلًا مما أمرتني[١٠]. انتهى.

وفيه نظر؛ لأن {ما أمرتني} موصول مفرد بصلته، فكيف يقع بدلًا عن المقول، إلَّا إذا أُريدَ بالأمر معناه، فإن معنى الأمر لا بد وأن يكون جملة مقيَّدة.

وأما قوله: لا يجوز أن يكون بدلًا من "الهاء" في "به" ، ففيه إشكال؛ لأنه لا يلزم إلغاءُ المبدل منه دائمًا، ليبقى الموصول بغير راجع.

وقد نصَّ عليه الإمام العلَّامة ابن مالك[١١] رحمه الله في "تسهيله" : وقد يكون في حكم المُلغى. وقد يُستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدَل منه[١٢]. انتهى.

---

(٧) الكشاف للزمخشري (١ / ٦٩٥).

(٨) الكشاف للزمخشري (١/ ٦٩٥).

(٩) في (ب): أن يكون.

(١٠) ينظر: فتوح الغيب للطيبي (٥/ ٥٤٤)، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار (٣/ ٣٢٤).

(١١) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (٦٠٠ هـ – ٦٧٢ هـ) من أعظم علماء اللغة في القرن السابع ولد بالأندلس وهاجر الى الشام واستقر بدمشق ووضع مؤلفات أشهرها ألفية ابن مالك، تلقى تعليمه على يد أبي علي الشلوبين وابن الحاجب.
ينظر: الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩، نفح الطيب (٢/ ٢٢٢)، بغية الوعاة (١/ ١٣٠).

(١٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٧٣).

ومثَّل الشراح في ذلك بنحو: "أحسن إلى الذي صحبت زيدًا"، بنصب زيدًا بدلًا من الهاء المقدَّرة، أي: صحبته[١٣].

وقال الزمخشري رحمه الله أيضًا في "مفصّله" في البدل: وقولهم: إنه في حكم تنحية الأول، إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونها تتِمَّتين لما[١٤]يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطِّراحه الأبدي، تقول: زيدًا رأيت غلامه رجلًا صالحًا. فلو ذهبت تهدر الأول لم يسدّ كلامك[١٥]. انتهى.

فيقول العبد الضعيف: إن هذا نصٌّ منه أيضًا على المطلوب، فكيف ما جوَّز في الآية الكريمة. وظاهر اختلاف النحويين في المبدل منه: هل يُنوى به الطرح لفظًا ومعنى؟ فقال به المبرد[١٦]، فتبطل عنده مسائل ما يعرض فيها رجوع ضميرٍ إلى الأول، وإذ اطّرح، لم يكن للضمير ما يعود عليه كما تقدم.

وقد شرح الأستاذ أبو علي[١٧] معنى قولهم: "المبدل منه في نيَّة الطرح": إنه يقدر له عامل من جنس الأول يعمل به، لا أنَّ الأول يُطرح البتة؛ لأن في كلام العرب ما يبطل ذلك، وهو بنحو: "زيد ضربته أبا بكر"، فلو طرح الضمير، لم يبق ما يربط الجملة بالمبتدأ[١٨]. انتهى كلامه.

---

(١٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٣٩).

(١٤) [١/ أ] من (ب).

(١٥) المفصل في صنعة الإعراب (١٥٧).

(١٦) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٤/ ١٩٧١). والمبرد: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد (٢١٠هـ – ٢٨٦هـ) أحد علماء البلاغة والنحو والنقد عاشر العصر العباسي في القرن الثالث، لقب بالمبرد لحسن وجهه وقيل لدقته وحسن جوابه، تلقى العلم على يد أبي عمر الجرمي وأبي عثمان بكر المازني وأخذ عن الجاحظ وأبي حاكم السجستاني، ألف: الكامل في اللغة والأدب، والفاضل، والمقتضب، وشرح لامية العرب، والمذكر والمؤنث، طبقات النحويين واللغويين (١٠١) نزهة الألباء (١٦٤) بغية الوعاة (٢٦٩/ ١).

(١٧) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، من أكابر ائمة النحو، أخذ عن ابن السراج والزجاج، ومن مصنفاته الإيضاح في النحو والحجة في القراءات، توفي سنة ٣٧٧هـ.

ينظر: نزهة الألباء لابن الأنباري ٢٧٤، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٤٩٦

وأيضًا يجوز أن يكون [١/ أ] هذا الظاهر بدلًا من الضمير بدل الكلّ من الكلّ؛ كقولك: "ضربته زيدًا" ، ووضع الظاهر مقام الضمير أصلٌ كبيرٌ، لا سيَّما لأهل البيان.

وقد ورد مثل ذلك؛ كقوله تعالى: { وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بالكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجرَ ٱلمُصلِحِينَ } [سورة الأعراف: ١٧٠] أقيم {أجر المصلحين} مقام "أجرهم" .

وقد قدَّر بعض المعْربين في قوله تعالى: { وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلسِنَتُكُمُ ٱلكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰل وَهَٰذَا حَرَام لِّتَفتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلكَذِبَ لَا يُفلِحُونَ}[سورة النحل: ١١٦]. "الكذبَ" بدلًا من الهاء المحذوفة العائدة إلى "ما" موصولة؛ أي: لما تصفه ألسنتكم، وغاية ما في الباب أن وضع الظاهر مقام الضمير وبالعكس لنكتة، فيمكن(١٩) توجيه النكتة ها هنا، وأمثال ذلك كثير في القرآن وكلام العرب.

وقد جوَّز الزمخشري وضع الظاهر مقام الضمير في مواضع:

منها في أول سورة الأنعام: قوله تعالى: { ٱلحَمدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعدِلُونَ } [سورة الأنعام: ١]، وُضع "بربهم" مقام "به" في العطف على قوله تعالى: { ٱلحَمدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعدِلُونَ } [سورة الأنعام: ١].

وفيه تأمل مَّا؛ إذ يبقى تقديره: "الحمد لله الذي، الذين كفروا بربهم يعدلون" ، ولكن وضع الظاهر مقام الضمير بوجهه.

وإشكال آخر فيما أوّل(٢٠) صاحب "الكشاف" في هذه الآية الشريفة، وهو: "قلت" بـ "أمرت" ، حتى يقع "أن" في {أن اعبدوا الله} مُفسِّرةٌ، حيث قال:

(١٨) ينظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ١٩٩).

(١٩) في (ب): ويمكن.

(٢٠) التأويل له معانٍ عدة عند السلف والمتأخرين، وهو مبني على فهم آية آل عمران: { وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا } فمعنى التأويل في القرآن الكريم والسنة النبوية هو نفس المعنى الذي قرره علماء اللغة والسلف: قال ابن منظور: "الأوْل الرجوع، آل الشيء يؤول ومآلا رجع، وأوّل إليه الشيء: رَجَعَه. وألْتُ عن الشيء: ارتددت. يقال: طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي

فإن قلت: كيف تصنع؟ قلت: يُحمل فعل القول على معناه؛ لأن معنى: {ما قلت لهم إلا ما أمرتني به}: ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، حتى يستقيم تفسيرُه بـ{أن اعبدوا الله ربي وربكم}[٢١]. انتهى.

وجهُ الإشكال: أن الأمر الذي هو بمعنى القول -أعني: من عيسى عليه السلام- هو في المعنى عبارة عن الأمر الثاني، إن لم يكن عينه لا غيره، بدليل أداة القصر، وهو من قصر الفاعل على المفعول "قلت" ، حيث صرح به في "إيضاح التلخيص" في باب القصر[٢٢]، فإذا لم يجز من الأمر الثاني، فكيف يجوز من الأول المأوَّل من "قلت" مع أداة الحصر، وإن كان الكلام جديرًا في

رجع، والأيّل من الوحش الوَعِل، قال الفارسي: سمي بذلك لمآله إلى الجبل يتحصن فيه" (ابن منظور – لسان العرب – ١/ ١٧١).

فالتأويل في الكتاب والسنة يرجع لمعنيين.

١. **مآل الكلام إلى حقيقته**، فإن كان خبراً فتأويله نفس حقيقة المخبر عنه وذلك في حق الله كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره وإن كان طلباً فتأويله امتثال المطلوب.

٢. **ويأتي التأويل في الكتاب والسنة بمعنى التفسير**، ومنه دعاء الرسول ج لابن عمه عبد الله بن عباس: (**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**) مسند الإمام أحمد – رقم: ٢٣٩٧، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح. ، ومن هذا الباب ما جرى عليه ابن جرير الطبري في تفسيره، أما التأويل في كلام المتأخرين من المتكلمين فهو أخذ معنى آخر وهو: " صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك (شرح العقيدة الطحاوية – ابن ابي العز – ص ١٥٤)

ويعرفه الإمام الآمدي فيقول: "هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له" (الآمدي الإحكام في أصول الأحكام – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ٣/ ٥٩.)

وذكر الإمام ابن القيم أن هذا القول هو قول المعتزلة والجهمية وغيرهم من المتكلمين، حيث يقول: " وقد حكى غير واحد إجماع السلف على عدم القول به" ثم ذكر كلاماً وقال بعده: " وبالجملة فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص، وجاءت به السنة، هو التأويل الصحيح وغيره هو الفاسد" (انظر: ابن قدامة المقدسي – ذم التأويل –لدار السلفية – الكويت – الطبعة الأولى -١٤٠٦ه، عمر الأشقر – التأويل خطورته وآثارة – ص: ٧ وما بعدها). ومقصود كلام البابرتي في كلامه هنا التفسير.

(٢١) الكشاف (١/ ٦٩٦).

(٢٢) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٤١).

حق عيسى عليه السلام، ولا يُتصوَّر في حق الله تعالى، ولو لم يكن القصر، كان تأويله حسنًا، وقد استحسنه بعض المفسرين والمعربين، وسكتوا عن حصر الأمرين.

ومع هذا ما بين صاحب "الكشاف" (٢٣) وغيره تفسير "أمرتني" ، حتى يكون أمر عيسى عليه السلام عبارة عن ذلك.

فيقول العبد المقصِّر: لِمَ لا يجوز أن يكون {أن اعبدوا الله} تفسير {أمرتني}، وهو كلام تامٌّ صالحٌ لأن يكون مأمورًا به، بل هو جامع.

وقوله تعالى: {ربي وربكم} يكون مخبرًا عن عيسى عليه السلام، بتقدير: أعني، أو ما يلائمهُ، ويكون {أن اعبدوا الله} إلى آخر الآية، حكاية عن قول عيسى عليه السلام، وإن كان لا يقع "أن" تفسيرًا لصريح القول، بل في ضمن تفسير "أمرتني".

ويكون وجه زيادة عيسى عليه السلام على{أن اعبدوا الله} لشكر امتنان بسط المقام لمخاطبة الله إيَّاه بقوله: {أأنت قلتَ للناس} الآية، فبثَّ حاله، وأخبر عن أمره بأنه لم يأمر خلاف ما أمر به ربه، وهو: {أن اعبدوا الله}، ثم زاد مفتخرًا إلى آخر الآية، كما قال في آية أخرى: { لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ} [سورة المائدة: ٧٢].

وأيضًا: لِمَ لا يجوز أن يكون "أن" هنا للتأكيد، وقد جوَّزه الأخفش(٢٤) في غير المواضع الأربعة التي ذكرها النحاة، وهي: بعد "لما"، وبين "لو" وفعل القسم، وبين "الكاف" ومخفوضها، وبعد "إذا" ، فيكون مقولًا لعيسى عليه السلام، فحينئذٍ لا تبقى شبهة.

---

(٢٣) [١/ ب] من (ب).

(٢٤) سعيد بن مسعدة أبو الحسن البلخي ثم البصري مولى بني مجاشع إمام النحو أخذ عن سيبويه وكان معتزلياً وله رواية، توفي سنة ٢١٥هـ. ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٣١٧)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠٦)، وبغية الوعاة (١/ ٥٩٠).

ولا يقال: إذا كان {أن اعبدوا الله} مقولًا لعيسى عليه السلام بزيادة "أن" ، كيف يكون ذلك، وقد قررت بأن معنى: {ما قلت لهم} ومعنى {أمرتني} ليسا بغيرين بأداة الحصر؛ لأنا قد قررنا أن أمر الله تعالى هو: {أن اعبدوا الله}، والزيادة خبر من عيسى عليه السلام.

وقيل: يجوز أن الأصل: اعبدوا الله رب عيسى وربكم، لكن لما كان المتكلِّم بهذا الكلام عيسى عليه السلام، عدل به إلى قوله: {ربي وربكم}.

أو يكون الأصل: اعبدوا الله ربك وربكم، الخطابُ لعيسى وللناس، ثم عدل لما ذُكر، وهو قريب من قوله: {من ربكما يا موسى} انتهى.

قيل: فيه التفات[٢٥]، فما وجهه؟ قيل: هو في هذه التقادير، أو في قوله: {ما قلتُ لهم} الآية، وهل يُتصوَّر الاختلاف الذي بين صاحب "المفتاح" وغيره أو لا؟ [٢٦].

قال صاحب "الكشاف" [١/ ب] أيضًا: ويجوز أن يكون "أن" موصولة؛ أي: مصدرية عطف بيان للهاء لا بدلًا[٢٧].

واعترض عليه ابن هشام المصري[٢٨]، وأوضح وجهه في كتابه "مغني اللبيب" [٢٩]، ومولانا هو الحكم بينهما.

---

(٢٥) هو: نقل الكلام من أسلوب إلى آخر أعني من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها بعد التغيير الأول، وهذا هو المشهور.
ينظر: فقه اللغة وسر العربية (ص: ٢٧٦)، والتعريفات (ص: ٣٥)، والكليات (ص: ١٦٩).

(٢٦) مفتاح العلوم (ص: ٢٩٠).

(٢٧) الكشاف (١/ ٦٩٦).

(٢٨) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري المصري، جمال الدين، من أئمة النحو العربي، تتلمذ على يد السراج وأبي حيان ونظرائهما، كان عالماً ورعاً لم يتهم باعتقاده ولا بسلوكه وهو شافعي المذهب، ألف الإعراب عن قواعد الإعراب، والألغاز وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح قطر الندى وبل الصدى ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ينظر بغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٦٨) والدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ٣٠٨).

(٢٩) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٩٣).

وإشكال آخر: فيما قال صاحب "الكشاف" في قوله تعالى: {إن تعذِّبهم فإنهم عبادك}، إلى أن قال: لأن المغفرة حسنة لكل مجرم في المعقول، بل متى كان المجرم أعظم جرمًا، كان العفو عنه أحسن.(٣٠)

عجبًا من صاحب "الكشاف" ، كيف خالف مذهبه، فإن في مذهبه: لا يغفر للعاصي المرتكب للكبيرة إن مات من غير توبة فكيف جوَّز للكافر ذلك؟! (٣١)

وليس غفران الكافر من الحكمة عنده عقلًا ونقلًا، حتى شنَّع على أهل السنة في تفسير قوله تعالى: {ومن قتل مؤمنًا متعمِّدًا فجزاؤه جهنَّم} الآية، فقال فيها فيهم ما قال –سامحه الله– فلو اختار ها هنا مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري(٣٢)، لما شنَّع على أهل السنة في هذه الآية. (٣٣)

---

(٣٠) الكشاف (١/ ٦٩٧). المغفرة لا تكون للكفار كما قال تعالى: { وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ}(فاطر: ٣٦)، { وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَٰئِكَ يَئِسُوا مِن رَّحْمَتِي وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }(العنكبوت: ٢٣)، ومقصود كلام عيسى عليه السلام: تفويض الأمور كلها إلى الله تعالى وترك الاعتراض بالكلية، ولذلك ختم الكلام بقوله{فإنك أنت العزيز الحكيم} أي: قادر على ما تريد في كل ما تفعل لا اعتراض عليك، ولا يلزم من هذا وقوع المغفرة للكفار.

(٣١) عقيدة المعتزلة في مرتكب الكبيرة أنهم سلبوا عنه اسم الإيمان ولم يدخلوه في الكفر فجعلوه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، وهذا مخالف لألفاظ الشرع، وجعلوا حكمه في الآخرة إن لم يتب الخلود في النار، .."، ومما اتفقت عليه المعتزلة من فضائحهم قولهم: إن حال الفاسق الملي يكون في منزلة بين المنزلتين، لا هو مؤمن، ولا كافر، وإن هو خرج من الدنيا قبل أن يتوب يكون مخلداً في النار، ولا يجوز لله تعالى أن يغفر له أو يرحمه" (التبصير في الدين–الإسفراييني – ص: ٤٢، وانظر للاستزادة: شرح الأصول الخمسة – القاضي عبد الجبار– ص: ٦٩٧)

(٣٢) علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من أئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة وتوفي ببغداد سنة ٣٢٤ هـ.
ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي(٣٤٧/ ٣)، الوافي بالوفيات(١١/ ٢)، وفيات الاعيان (٢٨٤/ ٣)

(٣٣) انظر: حكم مرتكب الكبيرة عند أهل السنة وبعض الفرق المخالفة– ابراهيم الرحيلي – مجلة العلوم الشرعية والعربية – السعودية – ٢٠٠٨م

وما قاله صاحب "الكشاف" في جواز غفران الكافر عقلًا؛ هو مذهب أبي الحسن الأشعري، والاستدلال بالعقل بوجود الآيات عجيب، والعقل(٣٤) لا يخالف النقل، بل لا يدرك قبل وروده (٣٥).

وهل استعمل "إن" هاهنا على سبيل التعريض، أو على سبيل الغرض؛ كقوله تعالى: { وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ } [سورة البقرة: ٢٣]،

أو كقوله تعالى: { قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ } [سورة الزخرف: ٨١]

وشنَّع الزمخشري أيضًا في هذه الآية على أهل السنَّة(٣٦)، وسمَّاهم: مُجبِرَةً -سامحه الله- وأتى بمثال قيل: إنه لا يستقيم من جهة اللفظ، حتى زيَّفه الطوسي(٣٧) في "تمييزه على الكشاف" من جهة المعنى، ومولانا هو الحكم الفيصَلُ.

وما قاله صاحب "الكشاف" بقوله: قلت: ما قال: إنك تغفر لهم، ولكنه بنى الكلام على "إن" ، فقال: إن عذَّبتهم عدلتَ؛ لأنهم أحقَّاءُ بالعذاب، وإن غفرتَ لهم مع كفرهم، لم تعدَم في المغفرة وجه حكمة(٣٨).

---

(٣٤) [٢/ أ] من (ب).

(٣٥)البابرتي في كلامه هذا وافق منهج أهل السنة في مكانة العقل من النقل

(٣٦) الكشاف (٢٦٦/ ٤). والبابرتي حينما يذكر أهل السنة فإنما يقصد الماتريدية والأشاعرة.

(٣٧) المراد بالطوسي هنا فيما وقفت عليه هو نصير الدين الطوسي والله أعلم، وهذا الرجل قد اشتهر عند الخاص والعام أنه كان وزير الملاحدة الباطنيّة الإسماعيلية قال ابن القيم:(ولما انتهت النوبة إلى نصير الشرك والكفر الملحد وزير الملاحدة النصير الطوسي وزير هولاكو شفا نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه، فعرضهم على السيف حتى شفا إخوانه من الملاحدة واشتفى هو فقتل الخليفة والقضاة والفقهاء والمحدثين، واستبقى الفلاسفة والمنجمين، والطبائعيين والسحرة، ونقل أوقاف المدارس والمساجد والربط إليهم وجعلهم خاصته وأولياءه، ونصر في كتبه قدم العالم وبطلان المعاد، وإنكار صفة الرب جل جلاله من علمه وقدرته، وحياته وسمعه وبصره، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وليس فوق العرش إله يعبد البتة. (إغاثة اللهفان – ٢/ ٢٦٣)

(٣٨) الكشاف (٦٩٦/ ١).

وفيه كلام؛ لأن الله تعالى قال: { خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا لَّا يَجِدُونَ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا } [سورة الأحزاب: ٦٥]. الآية، وقال تعالى: { إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا } [سورة النساء: ٤٨] الآية، ولا فرق بين المشرك والكافر في عدم الغفران، قال الله تعالى: { لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ } [سورة البينة: ١]، فاقتضت الحكمة تعذيب الكافر، وأيّدها النص، وإذا اقتضت التعذيب، كيف تقتضي الغفران؛ لأن العقل لا يخالف النقل بعد وروده. (٣٩)

وهل يجوز أن تكون هذه الآية وهي: {إن تعذبهم} منسوخةً بالآيات المتقدمة وغيرها، وهل قاله أحد من المفسرين أو لا؟ وهل يجوز أن يكون تأويل قوله تعالى: {إن تعذبهم} أي: (٤٠) إن تقرّهم على كفرهم، فإنهم عبادك، وما عليك واجب إصلاحهم، فللمالك التصرُّف في ملكه كيف يشاء، أطلق التعذيب وأراد به سببه المؤيد وهو الكفر، {وإن تغفر لهم} أي: إن تمن عليهم بالإسلام، فأطلق الغفران، وأراد به سببه أو شرطه، وهو الإسلام، كما قال تعالى: { إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمۡۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ } [سورة يونس: ٩].

وللناس فيه اختلاف، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم، للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، والحمد لله أولًا وآخرًا، باطنًا وظاهرًا، وأصلي على نبي الرحمة محمد وآله، ظاعنًا وقاطنًا، آمين.

فإن قيل: هذا قول يُسأل في الآخرة، وكيف يُتصوَّر هذا التقدير؟

قيل: وقع بعضه في الدنيا، وهو قوله تعالى: { مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ} [سورة المائدة: ١١٧]، قد قيل لهم في الدنيا، ولأن العبادة لا تتصور إلا في الدنيا، والله الهادي إلى صواب الصواب.

---

(٣٩) يستحيل أن يتعارض العقل الصريح مع النقل الصحيح، وإن تعارض فإنما لفساد أحدهما، فإما أن يكون النقل غير صحيح أو أن العقل متأثر بالفساد المخالف لصريح المعقول.

(٤٠) (أي): ساقط من (ب).

وقد طالع المملوك جملةً من التفاسير، فلم يجد من يُؤوِّلُ هذا التأويل، وبعد مدة مديدة ظفر بنقلٍ من بعض شارحي "المصابيح" لمحيي السنة(٤١) -سقى الله ثراه- في أواخر باب صلاة الليل في قوله: عن أبي ذر -رضي الله عنه- قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح بآية، والآية: {إن تعذبهم فإنهم عبادك}(٤٢).

قال الشارح: معناها: أن عيسى عليه السلام ناجى ربه قائلًا: إن تعذب أمتي فإنهم عبادك، والرب إذا عاقب فلا اعتراض لأحدٍ عليه، {وإن تغفر لهم}؛ أي: توفقهم لما تحبُّ من الإيمان والطاعة(٤٣){فإنك أنت العزيز} أي: القوي، القادر على ما تشاء، حكيم في أفعالك، وإن خفيت الحكمة على المخلوقات. انتهى.

قال الضعيف: إنَّ قول عيسى عليه السلام: إن تعذب أمتي، أراد به: أمة الدعوة، وإلَّا كيف يُتصوَّر قوله[٢/ أ]، {وإن تغفر لهم}، أي: توفقهم لما يُحبُّ من الإيمان والطاعة، والله الهادي إلى صواب الصواب.

هذا نقل ما كُتب من السُّؤال بلفظه من غير تغيير، والجواب عنه ما قلنا.

---

(٤١) هو: الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بابن الفراء، أو الفراء، ويلقب بمحيي السنة، وركن الدين، البغوي: حافظ، محدث، مفسر، من فقهاء الشافعية. ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي (١٢) وطبقات المفسرين للداودي (١٥٧/ ١) والبداية والنهاية (١٩٣/ ١٢).

(٤٢) أخرجه أحمد في المسند(١٤٩/ ٥) ضمن مسند أبي ذر الغفاري رضي اللهَّ عنه،
وأخرجه النسائي في المجتبى من السنن(١٧٧/ ٢) كتاب الافتتاح (١١)، باب ترديد الآية (٧٩)، وأخرجه ابن ماجه في السنن(٤٢٩/ ١)كتاب إقامة الصلاة.

(٤٣) [٢/ ب] من (ب).

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله منزل المنقولات، ومُيسِّر تعقل المعقولات، وصلواته على سيدنا محمد صاحب المعجزات الظاهرات، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الطاهرات، صلاة دائمة دوام الأرض والسماوات.

أما بعد؛ فإنَّ بعض الإخوان بحلب المحروس، قد حصل له أنظارٌ على صاحب "الكشاف" فيما ذكره على قوله تعالى: { مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ } [سورة المائدة: ١١٧] والتمسَ النظر فيها.

فأجبتُ مُلتمسه، وذكرتُ ما أفاض الله عليَّ، فإنَّ فيضان العلم من فضله، وهو واهب العقل وما يُنتجهُ، وبالله المستعانُ، وعلى توفيقه التكلان.

قوله تعالى: { مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ} [سورة المائدة: ١١٧] ذكر بعض المفسِّرين في "أَنْ" ثلاثة أقوال:

الأول: أن يكون مع ما بعده في موضع الجرِّ بدلًا من الضمير "به" .

الثاني: أنه في موضع نصب، إما بدلًا من "ما" ، وإما بـ "أعني" ، وإما بـ "الزموا" .

الثالث: أنه في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف(٤٤).

وذكر صاحب "الكشاف" أربعة أوجه جعلها مفسِّرة، وقسمها قسمين، ومصدرية كذلك، وأبطل الثالثة، وصحَّح الواحد بتأويلٍ:

الأول: أن يكون مفسِّرةً لجملة قوله: {ما قلت لهم}. وأبطله بما معناه: أنها لا تقع مفسِّرة لما فيه أحرف القول، بل معناه، ولا بدَّ أن يقيد هذا بقيد، فيقال: لا تكون فيها أحرفُ القول إلَّا والقولُ يؤوَّل(٤٥)بغيره، لئلَّا يبطل ما يختاره في توجيه الكلام آخرا على ما سيجيء.

---

(٤٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٩٠/ ١)، إعراب القرآن لابن سيده (٤٧٤/ ٣)، التبيان في إعراب القرآن (٤٧٦/ ١).

(٤٥) في (ب): مؤول.

واعتُرِض عليه بأنَّ بعض النَّحويِّين يجوزون وقوعَها مفسرة لما فيه أحرفُ القول[٤٦]؛ فيجوز أن تكون "أنْ" في الآية مفسرة لها، بل يُستدَل بذلك على الجواز؛ لوقوعه في الكلام المعجز.

والجواب: إنه إنما يكون كذلك، أن لو كان ذلك لغة فصيحة، وليس كذلك، فلا يصح تنزيل الكلام المعجز عليها. وعن هذا لم يعتبره صاحب "الكشاف".

الثاني: أن تكون المفسرة جملة قوله: {ما أمرتني به}. وأبطله: بأن فعل الأمر مسند[٤٧] إلى ضمير الله تعالى، فلو فسرته بـ{اعبدوا الله ربي وربكم}؛ كان ذلك مقول الله تعالى، ولا يصح أن يكون مقوله تعالى، واستحسنه عامَّتهم.

وأبطله غير الزمخشري: بأنَّ {أمرتني} مخاطب مفرد؛ فلا يجوز خطابه بلفظ الجمع.

واعتُرِض على هذا الوجه الثاني: بأنه يجوز على معنى الحكاية عن قول الله تعالى بعبارة أخرى، هي قوله: [٤٨] مُرهُم بعبادتي، وبأن الأصل كان: اعبدوا الله رب عيسى وربكم، فحكاهُ عيسى عليه السلام، فكنى عن اسمه على طريقة قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: {الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّىٰ} [سورة طه: ٥٣].

فإنَّ موسى عليه السلام لم يقل: "فأخرجنا به أزواجًا"، وإنما حكى الله تعالى ما قال موسى بلفظ الغيبة بلفظ التكلم، تهويلا لأمر الألوهية، وأن لا يعتاضه شيء، على عكس ما في هذه الآية، فإن الله تعالى أمر بـ "اعبدوا الله رب عيسى وربكم"، فحكى عنه عيسى بقوله: {اعبدوا الله ربي وربكم} تعظيمًا لأمر الربوبية، وفيه الالتفات عن الغيبة، وهو عيسى؛ لأن الظاهر في حكم الغيبة إلى التكلُّم، وهو ضمير "ربِّي".

والجواب: أنه[٤٩] لا يتم إلا بالالتفات، وهو لا يكاد يصحُّ؛ لأن الغيبة في كلام متكلم، والتكلم في كلام غيره، والالتفات لا يكون إلا في كلام متكلم واحد.

---

(٤٦) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٤٨).

(٤٧) في (ب): مستند.

(٤٨) [٣/أ] من (ب).

(٤٩) في (ب): (والجواب عنه).

هذا ما يتعلق في وجهي كونها مفسِّرة. وأمّا وجها المصدريَّة:

فأولهما: أن تكون بدلًا من {ما أمرتني به}. وأبطله: بأنَّ مآل معناه: ما قلت لهم إلا عبادته، والعبادة لا تقال.

قيل: لأن المصدر مفرد، ومقول القول لا يكون كذلك.

ورُدَّ: بأن عبادته منصوب، فهي في معنى الجملة؛ أي: الزمُوا عبادة الله.

والجواب: أنَّ هذا التقدير يستدعي وجود العبادة، وأنهم أمروا بملازمتها، ولم يكن كذلك.

والصواب: أنَّ العبادة لا تقال؛ لأنها فعل، وهو من مقولة غير مقولة الكلام.

واعتُرِض: بأنَّ "أنْ" موصولة بفعل الأمر، فكان تقديرُه: ما قلت لهم إلَّا الأمر بالعبادة، لا العبادة؛ لئلَّا يبطل الطلب الدال عليه الصيغة، فهو على طريقة قوله تعالى: {ثم يعودون[٢/ ب] لِما قالوا}، وهو متعلق القول لا نفسُه. وبأنه يُؤوَّل القول بالأمر، كما جعله في وجه التفسيريَّة على ما سنذكره.

والجواب عن الأول: أنَّ كلمة "أنْ" تَجعل ما دخلت عليه بمعنى المصدر، والمدخول عليه فيما نحن فيه: "اعبدوا" ، فجعله مصدرًا، وصار بمعنى: العبادة.

وأمَّا الطلب الدال عليه الصيغة؛ فلا مدخل له في مفهوم المصدر، كعدم دخول "أنْ" على فعله، ولا فرق بين مصدر منتزع من فعل ماضٍ أو أمر، وإلَّا لوجب مراعاة معنى المضيّ في المنتزع من الماضي، وليس بواجب.

وعن الثاني: بأنه من باب الاكتفاء، فإن كلامه يدل على تأويل القول بالأمر مصحِّح لكونه تفسيريَّة، وليس فيه ما يمنع أن تكون المصدريَّة كذلك.

وثانيهما: هو أن يكون بدلًا من الضمير في "به". وأبطله بقوله: لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته.

وقد توجَّه المتكلِّمون على "الكشاف" إلى تزييفه، بجعل كلامه متناقضًا، فإنه ذكر في "المفصَّل" : أنَّ المبدل منه ليس في حكم المنَحَّى من كلِّ وجهٍ.

قال فيه: وقوله: إنه في حكم تنحية الأول، إيذانٌ منهم[٥٠]باستقلاله في نفسه، ومفارقته التأكيد والصفة في كونها تتمتين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول وطِّراحه الأبدي، تقول: زيد رأيت غلامه رجلًا صالحًا. فلو ذهبت تهدر الأول؛ لم يسدّ كلامك[٥١].

والجواب: أنه ليس في كلامه هذا ما يدل على أنَّ عدم سداده عند إهدار الأول باعتبار خلوِّه عن الضمير، بل يجوز أن يكون باعتبار أنَّ سوق الكلام لبيان صلاح غلام زيد، فلو أهدت "غلامه" ؛ صار بيانًا لصلاح زيد، والضمير محذوف من "رأيت" ؛ لأنه مفعول، والعائد المفعول يجوز حذفه، بخلاف ما نحن فيه من الآية الكريمة، فإنه إن جعل {أن اعبدوا} بدلًا عن الضمير وهو في حكم المنحَّى؛ خلا عن الضمير البتَّة، وهو لا يجوز.

وعلى هذا، يجوز أن يقال: البدلُ في حكم المنحَّى إذا لم يفسُد بتنحيته أصل معنى الكلام، كما في الآية الكريمة، وأما إذا فسد، كما في مثال "المفصَّل" ؛ فإنه لا يُجعل في حكم المُنحَّى من كل وجه، وربما أشار إلى هذا ابنُ مالك، حيث قال: وقد يكون في حكم الملغى[٥٢].

ويندفع بهذا ما قيل: يجوز أن يكون هذا الظاهر بدلًا من المضمر بدلَ الكل من الكل إلى آخره؛ لأنه مبنيٌّ على جواز البدل، فإذا بطل ذلك، بطل ما يتفرع عليه.

وأمَّا التأويل الذي ذكره بجعل "قلت" بمعنى الأمر؛ فقد استحسنه عامّة المحققين رحمهم الله.

واعتُرِض عليه: بأنَّ هذا إن كان مطردًا؛ لزم أن يكون كل موضع بعد القول يكون كذلك، وليس بثابت، وإن لم يكن مطردًا؛ لزم التحكُّم.

وفي كلام صاحب "الكشاف" ما هو جواب عن ذلك؛ لأنه قال في "الحواشي" : كان الأصل: ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، فوُضع القول موضع الأمر، نزولًا على قضية الأدب الحسن؛ لئلَّا يجعل نفسه وربَّه آمِرين، ودلَّ على الأصل بإقحام "أن" المفسِّرة.

---

(٥٠) [/٣ ب] من (ب).

(٥١) المفصل في صنعة الإعراب (١٥٧).

(٥٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٨/ ٣).

ووجه ذلك: أنَّ الاطِّراد إنَّما يلزم أنْ لو كان كل موضع مشتملًا على ما اشتمل عليه هذه الآية الكريمة؛ من وجوب رعاية الأدب، وليس كذلك.

وأمَّا ما قيل: إنَّ الأمر الذي هو معنى القول، عبارة عن الأمر الثاني إن لم يكن عينَه، بدليل أداة القصر؛ فاستفسار في محلِّه.

وجوابه: أنَّ المانع عن الجواز في الثاني دون الأول، هو الجمع بين صلة الأمر وحرف التفسير، فإن المحققين قالوا: هذا لا يكاد يوجد في كلامهم، لا يقال: أمرتك بهذا أن قم؛ لأن أحدهما مُغنٍ عن الآخر، وليس ذلك في الأول، فلا يُمنع، والحصر إنما يكون في المعاني، والمعنيان واحد، ولا مدخل للألفاظ في ذلك.

هذا ما تيسَّر في بيان كلام صاحب "الكشاف" .

وأمَّا ما قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون {أن اعبدوا الله} تفسيرَ {أمرتني}، فقد تقدَّم جوابه، من امتناع الجمع بين صلة الأمر وحرف التفسير.

نعم، ذهب بعض المفسِّرين إلى أنَّ {أن اعبدوا} مرفوع المحل، أو منصوبه[٣/ أ]، وقد ذكرنا[٥٣] في صدر الكلام: وهو ليس كما ينبغي؛ لأنه حينئذٍ لا يكون مفسِّرة البتَّة، بل مصدريَّة.

فإن كان مرفوعًا، كان تقديره هو: عبادة ربي وربكم؛ وليس بصحيح، بل الصحيح: عبادة ربي وربهم، وقد تقدم مثله.

وإن كان منصوبًا بـ "أعني" ؛ فلا يصح بـ "ما أمرتني به" ، أعني: اعبدوا الله ربي وربكم؛ لأنه لا يصح أن يكون مأمورا لله.

وإن كان منصوبًا بـ "الزموا" ، فكذلك؛ لما تقدَّم، ولانقطاعه عمَّا قبله، وفيه تفكيكُ الكلام.

وأمَّا جعله حكاية عن قول عيسى عليه السلام فلا يصحُّ؛ لأنه لا يكون مفسِّرة لِما تقدم، ولا مصدريَّة، إلَّا أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أو معمول فعل، وقد تقدَّم عدمُ جواز ذلك.

---

(٥٣) [٤/ أ] من (ب).

وكون المقام يقتضي البسط؛ ففيه ما يمنعه؛ لأنه مقام هيبة وجلال وخضوع ودهشة، لا سيَّما على قول من جعل الهمزة في قوله تعالى: {أأنتَ قلتَ للناس} للتقرير، فأين مقام البسط؟

وأمَّا جعل "أنْ" للتأكيد، على مذهب الأخفش؛ فذاك مرجوح، لا يرضى به صاحب "الكشاف"، ولا غيره من المحقّقين.

وأمَّا الالتفاتُ، فقد أشرنا إلى محلِّه ومعناه.

وأمَّا قول ابن هشام: على كونه عطف بيانٍ؛ فهو مما نقله عن أبي محمد بن السيِّد(٥٤)، وابن مالك منصوصًا، وذكر في بيانه: أن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النَّعت في المشتقات، فكما أنَّ الضمير لا يُنعت، كذلك لا يُعطف عليه عطفَ بيان.

قال: ووهم الزمخشري، فأجاز ذلك ذهولًا عن هذه النكتة(٥٥)، وهو بالنظر إلى ما ذكره في "المفصَّل" في تعريف عطف البيان من قوله: هو اسم غيرُ صفة، يكشف عن المراد كشفَها، واردٌ؛ لأنه لما كان كشفه كشف الصفة، والصفة لا تكشف (٥٦) الضمير، فكذا عطف البيان، ولكن لما كان كشفُه ككشفِها، كان تشبيهًا، وهو لا يستلزم المساواة من جميع الوجوه.

وقد يكون لعطف البيان اختصاص بكشف الضمير؛ كاختصاص "لدُن" بنصب "غدوة"، فيجوز أن يكون صاحبُ "الكشاف" اختاره.

وقوله: عجبًا من صاحب "الكشاف"، إلى آخره مما اعتُرض به عليه في عامة الكتب.

وأجيب عنه: بأنَّ مذهبه: أن العفو عن الكفر والكبائر إذا لم يتب قبل التعذيب لا يجوز عقلًا ونقلًا؛ لكونه على خلاف مقتضى الحكمة، وأما التخليد فإنما هو شرعي ليس إلَّا. (٥٧)

---

(٥٤) عبد الله بن محمد السيد - بكسر السين - البطليوسي، أبو محمد، نحوي، لغوي، أديب، من مصنفاته الإقتضاب في شرح أدب الكتاب، توفي سنة ٥٢١ هـ.
ينظر إنباه الرواة للقفطي(٢/١٤١) وبغية الوعاة للسيوطي(٢/٥٥)

(٥٥) مغني اللبيب (٤٩).

(٥٦) في الأصل: (يكشف).

(٥٧) مذهب الزمخشري الاعتزال، والمعتزلة لا يفرقون بين مرتكب الكبيرة والكفر بالنسبة للمصير وهو الخلود في النار، والسبب أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً، إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم

وإذا كان كذلك، فقولهُ: "وإن تغفر لهم" [٥٨] معناه: بعد تعذيبهم، لم يعدم في المغفرة وجه حكمة؛ لأن المغفرة... إلى آخره[٥٩]، وبأنه يجوز أن يكون معناه: إن تعذبهم عذابًا مخلّدًا { فإنهم عبادك } { وإن تغفر لهم } برفع التخليد الذي يدل عليه النقل لم يعدم وجه حكمة؛ لأن العقل لا يقتضي التخليد؛ لأن المغفرة حسنة لكل مجرم، إلى آخره. [٦٠]

وتشنيعُه في قوله: { وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا} [سورة النساء: ٩٣] إنما هو على إطماعهم العفوَ بلا تعذيب، وهذا واضح.

وقوله: لكنه بنى الكلام على "أنْ"، لو اقتصر عليه كان[٦١]جوابًا كافيًا؛ لأنه كان معناه حينئذٍ أنها شرطية، وهي[٦٢] لا تقتضي وجود المقدّم، فلا يكون في الآية دلالة على وقوع العذاب، ولا المغفرة؛ لأن كلامهما حينئذٍ كان مفروضًا.

يقولوا بذهاب بعض وبقاء بعض، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من الإيمان)(صحيح البخاري – كتاب الإيمان – باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال – ١/ ٢٥ – رقم: ٢٢)، قال ابن تيمية "وأصل هؤلاء أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مُستحقاً للثواب والعقاب، والوعد والوعيد، والحمد والذم، بل إما لهذا وإما لهذا، فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها.. "(شرح الأصفهانية – ابن تيمية – ص ١٣٧ – ١٣٨ .)، وأهل السنة والجماعة يفرقون بين الكفر ومرتكب الكبيرة، فهو تحت المشيئة إن شاء غفر الله له برحمته، وإن شاء عذبه بعدله، والكبائر دون الشرك { **إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ**} (النساء: ٤٨)

(٥٨) في الأصل: (وإن لم تغفر لهم)، بزيادة (لم) وهو خطأ في الآية.

(٥٩) الكشاف (١/ ٦٩٧).

(٦٠) كلام الزمخشري لا يقبله العقل والشرع، فالله عز وجل حكم بتخليد الكافرين في آيات عديدة، والعقل موافق لحكم الله تعالى وهو تبع له، والعجيب أن نصوص الشرع تزخر بعشرات النصوص التي تدل على خلود الكافرين والمشركين، إلا أن الذين في قلوبهم مرض وزيغ يتبعون ما تشابه منه، ويحكمون العقليات في السمعيات. وصدق الله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ }

(٦١) [٤/ ب] من (ب).

(٦٢) (وهي): ساقطة من (ب).

ومذهب الأشعري: أنَّ العقل يجوِّز العفو عن الكفر؛ لإنه إسقاطُ حقه، وهو لا يتضرّرُ به، والعبد ينتفع به؛ فلا يُتصوَّر منعه، وهو في ذلك متناقض؛ لأن مذهبَه أن العقل ليس بمستقل في الحجيَّة، ثم بجعله حجَّة في أعظم المسائل القطعيَّة. [٦٣]

وأمَّا ما ذكرهُ الطوسي، فلم أطَّلع عليه.

وتشنيعاتُ صاحب "الكشاف" على أهل السنة [٦٤]كثيرة، وكلُّها مجابٌ عنه في موضعه.

وأما قوله تعالى: { إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمۡ سَعِيرًا } [سورة الأحزاب: ٦٤] وغيرها من الآيات، فإنها تدل على أنَّ الكافر يستحق العذاب شرعًا، وأمَّا أنَّ خلافَ ذلك عادمٌ للحكمة؛ فليس فيها دلالة عليه، وقد ذكرنا أنَّ من مذهبه أنَّ التخليد شرعي، والعقل يُجوِّز عدمه، وهو تابع في ذلك لجمهور البصريّين من المعتزلة.

نعم، علماؤنا[٦٥] رحمهم الله ذهبوا إلى أنَّ التخليد واجبٌ عقلًا، [٦٦] وغفران الكفر على خلاف مقتضى الحكمة، وأقوى ما في ذلك، ما ذكره علَم الهدى أبو منصور الماتريدي[٦٧] رحمه الله في الفرق بين جواز العفو عن الكبائر دون الكفر، وهو أنَّ الكفر يُتَّخذ مذهبًا للأبد، فيكون

---

(٦٣) العفو عن الكفر وإن كان مقدوراً عليه في حق الله تعالى إلا أن الله أخبر خبرًا واضحًا أنه لا يغفر الشرك وأخبر عن جزاء المشركين والكافرين، ولا تعارض بين قدرة الله تعالى وتعذيبه لمن استحق، فالنصوص يكمل بعضها بعضًا ولا تتعارض.

(٦٤) يقصد هنا البابرتي بأهل السنة الأشاعرة والماتريدية، وخلاف المعتزلة مع الأشاعرة والماتريدية معروف، وهم مع السلف أظهر وأكثر.

(٦٥) يقصد البابرتي بالعلماء هنا علماء الأشاعرة والماتريدية.

(٦٦) العقل لا يوجب شيئاً غيبياً إلا ما أوجبه الشرع، الإيجاب هنا لا يتعارض مع الشرع، فتوافق الشرع مع العقل ولا تعارض.

(٦٧) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، من أئمة علماء الكلام، ألف أوهام المعتزلة، والرد على القرامطة، وتأويلات القرآن مات بسمرقند سنة ٣٣٣

ينظر: الجواهر المضيئة في طبقات الحنيفية (١٣٠ / ٢)، الأعلام (١٩ / ٧)

عقابه كذلك، وأما الكبائر فإنها [٣/ ب] تقعُ عن بعض في بعض الأوقات، فعقابه يكون(٦٨) كذلك.

وأمَّا ما قيل: النقل لا يخالف العقل بعد وروده؛ فهو كذلك في الحقيقة، لا في الظاهر؛ لأن العقل حجَّة من حجج الله تعالى، وهي لا تتناقض قط، لكن قد يقع المخالفة ظاهرًا، ألا يُرى إلى قولهم: ثبت بالنص على خلاف القياس، لكن إن كان ذلك في العقليَّات تقرَّر العقل، وتأوّل النص، وإن كان في الشَّرعيَّات يترَك العقل بالنص(٦٩).

وأمَّا قوله: هل يجوز أن يكون هذه الآية منسوخة؟ فجوابه: المنع؛ لأن تعذيب الكافر لَّمَا كان عقليًّا لم يقبل النسخ؛ لأن محله حكم يحتمل الوجود والعدم، والعقليات ليست كذلك. (٧٠)

وأمَّا حمل {إن تعذِّبهم} على "إن تقرهم" ؛ فمجاز، لا يصار إليه إلَّا إذا تعذَّرت الحقيقة، ولم تتعذَّر.

---

(٦٨) (يكون): ساقطة من (ب).

(٦٩) لا تعارض بين العقل والنقل لأن النقل والعقل في الإنزال أخوان، وفي معرفة الأحكام شقيقان، وكما لا يتناقض الكتاب في نفسه فالعقل الصحيح لا يتناقض في نفسه ولا يتناقض الكتاب والعقل فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة ولا دلالة الأقيسة الصحيحة ولا دلالة النص الصريح والقياس الصحيح، بل كلها متصادقة متعاضدة متناصرة يصدق بعضها بعضاً ويشهد بعضها لبعض (انظر: ابن قيم الجوزية – إعلام الموقعين –١/ ٣٣١)

وعند توهم التعارض بين العقل والنقل، وعجز المكلف عن إزالة هذا التعارض؛ فالواجب تقديم النقل واتهام العقل.

قال ابن تيمية: فإن "الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه معصومون لا يقولون على الله إلا الحق ولا ينقلون عنه إلا الصدق، فمن ادعى في أخبارهم ما يناقض صريح المعقول كان كاذباً بل لا بد أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح أو ذلك المنقول ليس بصحيح، فما علم يقيناً أنهم أخبروا به يمتنع أن يكون في العقل ما يناقضه، وما علم يقيناً أن العقل حكم به يمتنع أن يكون في أخبارهم ما يناقضه" (ابن تيمية – الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح – ٥/ ١٤٤.)

(٧٠) وهذا الكلام مبني على منهجه في تقديم العقل على النقل، والأمور الغيبة لا تثبت بالعقل، وإنما للنقل والعقل تبع لها.

فإن قيل: إجراء {وإن تغفر لهم} على حقيقته متعذر؛ لأن إسنادَ ما لا يجوز إسنادُه إلى الله لا يليق بالأنبياء.

فلقائل أن يقول: لا نسلم(٧١) عدم جواز إسناده إليه عقلًا، وقد تقدَّم. على أن عامَّة العلماء على أنَّ هذا في الآخرة، فبالنظر إلى ذلك، لا يصح هذا التأويل.

وأما وقوع بعضه في الدنيا، أو في مناجاته عليه السلام؛ فلا ينافيه، والله أعلم؛ لأن سياق الآية وهو قوله تعالى: { وَإِذ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبنَ مَريَمَ ءَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَينِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيَ أَن أَقُولَ مَا لَيسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلتُهُۥ فَقَد عَلِمتَهُۥ تَعلَمُ مَا فِي نَفسِي وَلَآ أَعلَمُ مَا فِي نَفسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلغُيُوبِ} [سورة المائدة: ١١٦] إنما هو يوم القيامة، ويدلُّ عليه سياقه أيضًا، وهو قوله تعالى: {هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم}، على ما ذكره أهل التفسير، حتى(٧٢) اختلف العلماء في أنَّ هذا الكلام، هل هو شفاعة من عيسى عليه السلام لأمَّته أو لا؟ فمنهم من ذهب إلى ذلك، والصحيح أنه ليس بشفاعة، بدلالة التسهيم(٧٣)، وهو قوله تعالى: {إِن تُعَذِّبهُم فَإِنَّهُم عِبَادُكَ وَإِن تَغفِر لَهُم فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلعَزِيزُ ٱلحَكِيمُ} [سورة المائدة: ١١٨]؛ إذ لو كان شفاعة لقال: فإنك أنت الغفور الرحيم. والله أعلم بالصواب.

---

(٧١) في (ب): لا ثم.

(٧٢) [٥/أ]

(٧٣) التسهيم: نوع من أنواع البديع يسمى الإرصاد أيضا، وهو: أن تعلم القافية لما يدل عليه الكلام في أول البيت. ينظر: البديع في نقد الشعر (١٢٧).

الخاتمة

وفيها أبرز النتائج التي تم التوصل لها، وأهم التوصيات والمقترحات:

أولاً: أهم النتائج:

١. الماتريدية: فرقة كلامية تُنسب إلى أبي منصور الماتريدي، قامت على استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية في محاجة خصومها، من المعتزلة والجهمية وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية، ولهم مخالفات للسلف في جملة من مباحث العقيدة كالإيمان والصفات والتوحيد وكلام الله، وتقسيم السنة إلى ظنية الثبوت وقطعية الثبوت.

٢. صاحب "الكشاف" ، خالف مذهبه في قوله "متى كان المجرم أعظم جرمًا، كان العفو عنه أحسن" ، فإن في مذهبه: لا يغفر للعاصي المرتكب للكبيرة إن مات من غير توبة فكيف جوَّز للكافر ذلك؟

٣. عقيدة المعتزلة في مرتكب الكبيرة أنهم سلبوا عنه اسم الإيمان ولم يدخلوه في الكفر فجعلوه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، وهذا مخالف لألفاظ الشرع، وجعلوا حكمه في الآخرة إن لم يتب الخلود في النار.

٤. يستحيل أن يتعارض العقل الصريح مع النقل الصحيح، وإن تعارض فإنما لفساد أحدهما، فإما أن يكون النقل غير صحيح أو أن العقل متأثر بالفساد المخالف لصريح المعقول

٥. يجوز أن يكون {أن اعبدوا الله} تفسير {أمرتني}، وهو كلام تامٌّ صالحٌ لأن يكون مأمورًا به، بل هو جامع.

٦. قوله تعالى: {ربي وربكم} يكون مخبرًا عن عيسى عليه السلام، بتقدير: أعني، أو ما يلائمهُ.

٧. وجه زيادة عيسى عليه السلام على {أن اعبدوا الله} لشكر امتنان بسط المقام مخاطبة الله إيَّاه.

٨. إنَّ قول عيسى عليه السلام: إن تعذب أمتي، أراد به: أمة الدعوة.

٩. عيسى عليه السلام ناجى ربه قائلًا: إن تعذب أمتي فإنهم عبادك، والرب إذا عاقب فلا اعتراض لأحدٍ عليه، {وإن تغفر لهم}؛ أي: توفقهم لما تحبُّ من الإيمان والطاعة، {فإنك أنت العزيز} أي: القوي، القادر على ما تشاء، حكيم في أفعالك، وإن خفيت الحكمة على المخلوقات

١٠. المعتزلة لا يفرقون بين مرتكب الكبيرة والكفر بالنسبة للمصير وهو الخلود في النار، والسبب أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً، إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعض وبقاء بعض.

١١. العفو عن الكفر وإن كان مقدوراً عليه في حق الله تعالى إلا أن الله أخبر خبرًا واضحًا أنه لا يغفر الشرك وأخبر عن جزاء المشركين والكافرين، ولا تعارض بين قدرة الله تعالى وتعذيبه لمن استحق، فالنصوص يكمل بعضها بعضًا ولا تتعارض.

١٢. عند توهم التعارض بين العقل والنقل، وعجز المكلف عن إزالة هذا التعارض؛ فالواجب تقديم النقل واتهام العقل.

ثانياً: أهم التوصيات والمقترحات:

١- يوصي الباحث بالاهتمام بالمخطوطات في مجال التفسير وعلوم القرآن، وتحقيقها ودراستها.

٢- يوصي الباحث بتحقيق ودراسة المخطوطات المتعلقة بمؤلفات أكمل الدين محمد البابرتي.

٣- يوصي الباحث بتحقيق ودراسة المخطوطات المتعلقة بالتراث الإسلامي وإخراجها إلى النور للإفادة من الدرر والجواهر العلمية الثمينة الموجودة فيها.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان الأندلسي - مكتبة الخانجي -سنة النشر 1418 1998

٢. إعلام الموقعين – ابن قيم الجوزية – دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ه.

٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة- علي بن يوسف القفطي – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر العربي – لبنان – سنة النشر: ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٤. البداية والنهاية – ابن كثير- نشر وزارة الأوقاف – قطر: الطبعة الأولى: ٢٠١٥ه

٥. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني - دار المعرفة – بيروت.

٦. التبيان في إعراب القرآن – ابن أبي البقاء العكبري – نشر مكتبة عيسى البابي الحلبي- ٢٠٠٩م.

٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - ابن مالك -تحقيق: محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي - ١٩٩٧م

٨. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح – ابن تيمية –دار العاصمة – الرياض: سنة النشر: ١٤١٩ – ١٩٩٩.

٩. ذم التأويل، ابن قدامة المقدسي - -الدار السلفية – الكويت - الطبعة الأولى -١٤٠٦ه، عمر الأشقر - التأويل خطورته وآثارة

١٠. شذرات الذهب – ابن العماد – دار ابن كثير- بيروت – الطبعة الأولى: ١٤٠٦ه

١١. شرح التسهيل – ابن مالك – دار هجر – 2007

١٢. شرح الطحاوية – صالح آل الشيخ – دار الحجاز- القاهرة – الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ

١٣. طبقات الفقهاء- لطاش كبري زاده – مطبعة نينوى بالموصل ; سنة النشر: ١٩٥٤..

١٤. طبقات النحويين واللغويين – الزبيدي – دار المعارف – الطبعة الأول: ٢٠٠٩م

١٥. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب – الطيبي – جائزة دبي الدولية – الطبعة الأولى: ٢٠١٣م

١٦. الفرق المخالفة- ابراهيم الرحيلي – مجلة العلوم الشرعية والعربية – السعودية – ٢٠٠٨م

١٧. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

١٨. لسان العرب – ابن منظور – دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤

١٩. الماتريدية دراسة وتقويماً – د. أحمد الحربي – دار الصميعي – الرياض – الطبعة الثانية: ١٤٢١هـ – ص: ١٨٧– ٤٨٥، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة– دار الندوة للنشر– الطبعة الثالثة: ١٤١٨هـ – ص: ٢/ ٩٩.

٢٠. المجتبى من السنن – النسائي – دار التأصيل – سنة النشر: ١٤٣٣ – ٢٠١٢م

٢١. المستدرك – الحاكم النيسابوي– دار الكتب العلمية– بيروت – ٢٠١١م.

٢٢. معجم البلدان المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥

٢٣. مفتاح دار السعادة – ابن القيم – دار الكتب العلمية – بيروت

٢٤. المفصل في صنعة الإعراب – الزمخشري– تحقيق: د. علي بو ملحم – دار ومكتبة الهلال– بيروت – الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م

٢٥. منهاج السنة النبوية – ابن تيمية – نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود – السعودية – الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ

٢٦. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة – يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، – وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٢٧. نزهة الألباء فى طبقات الأدباء – ابن الانباري – تحقيق: إبراهيم السامرائي – مكتبة المنار: ١٩٩٥م

٢٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان المؤلف– أ ابن خلكان البرمكي الإربلي (المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة الثانية: ٢٠٠٩.

Romanization of Resources

1. Irteshaaf Aldharab min Lisaan Al-'Arab – Abu Hayyan Al-Andalusi – Al-Khanjy Library –1418h-1998.
2. I'laam Almuwaqqi'een – Ibn Qayyim Al-Jawziyyah – Scientific Books House – Beirut – 1st ed.: 1411h.
3. Inbah Arrewaah 'ala Anbaah Annuhaah – 'Ali bin Yusuf Al-Qafty – Verifier: Mohammed Abu Al-Fadhl Ibrahim – Al-Fikr Al-'Arabi House – Lebanon – Publishing year: 1406h-1986.
4. Albidaayah Wannihaayah – Ibn Katheer – Publisher: Ministry of Endowments – Qatar – 1st ed.: 2015.
5. Albadru Attaali'u Bimahaasin min ba'di Alqarn Assaabi' – Mohammed bin 'Ali bin Mohammed bin 'Abdullah Al-Shawkani – Al-Ma'refah House – Beirut.
6. Attibyaan fi I'raab Al-Qur'an – Ibn Abi Al-Baqa'a Al-'Okbury – Publisher: 'Eesa Al-Babi Al-Halabi Library – 2009.
7. Tasheel Alfawaa'id Watakmeel Almaqaasid – Ibn Malik – Verifier: Mohammed Kamil Barakat – Arabian Book House – 1997.
8. Aljawaab Assaheeh liman Baddala Deen Al-Maseeh – Ibn Taymiyah – Al-'Aasemah House – Riyadh – 1419h-1999.
9. Thammu Atta'weel – Ibn Qudamah Al-Maqdisi Al-Salafiyah House – Kuwait – 1st ed.: 1406h, 'Omar Al-Ashqar – Atta'weel Khutouratuhu Wa'aathaaruh.
10. Shatharaat Althahab – Ibn Al-'Imad – Ibn Katheer House – Beirut – 1st ed.: 1406h.
11. Sharhu Attaseheel – Ibn Malik – Hajr House – 2007.
12. Sharhu Al-Tahawiyah – Saleh 'Aal Al-Sheikh – Al-Hijaz House – Cairo – 1st ed.: 1433h.
13. Tabaqaat Alfuqaha'a – Latash Kibri Zaadah – Nainawa Press in Mawsil, Publishing year: 1954.
14. Tabaqaat Annahawiyeen Wallaghawiyeen – Al-Zabeedi – Al-Ma'aaref House – 1st ed.: 2009.
15. Futouh Alghaib fi Alkashf 'an Qinaa' Arraib – Al-Teebi – Dubai International Prize – 1st ed.: 2013.
16. Alfiraq Almukhaalifah – Ibrahim Al-Zuhaily – Journal of Shari'ah and Arabian Sciences – Saudi Arabia – 2008.

17. Alkashshaaf 'an Haqaa'iq Ghawaamidh Attanzeel – Abu Al-Qasim Mahmoud bin 'Amr bin Ahmed Al-Zamakhshary Jarullah (d: 538h) – Publisher: Arabian Book House – Beirut – 3rd ed.: 1407h.
18. Lisaan Al-'Arab – Ibn Manzhour – Sader House – Beirut – 3rd ed.: 1414h.
19. Al-Matreediyyah Deraasah Wataqweem – Dr. Ahmed Al-Harbi – Al-Sumai'i House – Riyadh – 2nd ed.: 1421h – Pp.: 187-485, Almawsou'ah Almuyasserah fi Al'adyaan Walmathaahib Wal'ahzaab Almu'aaserah – Al-Nadwah House for Publishing – 3rd ed.: 1418h – Pp.: 2/99.
20. Almujtaba min Assunan – Al-Nesaa'y – Al-Ta'seel House – 1433h-2012.
21. Almustadrak – Al-Hakim Al-Naisaboury – Scientific Books House – Beirut – 2011.
22. Mu'jam Albuldaan – Shihabuddeen Abu 'Abdullah Yaqout bin 'Abdullah Al-Roumy Al-Hamawy (d: 626h) – Publisher: Sader House, Beirut – 2nd ed.: 1995.
23. Miftaah Daar Assa'aadah – Ibn Al-Qayyim – Scientific Books House – Beirut.
24. Almufassal fi Sin'at Al'i'raab – Al-Zamakhshary – Verifier: Dr. 'Ali Bou Milhim – Al-Hilal House and Library – Beirut – 1st ed.: 1993.
25. Minhaaj Assunnah Annabawiyyah – Ibn Taymiyah – Publisher: Imam Mohammed bin Sa'ud University – Saudi Arabia – 1st ed.: 1406h.
26. Annujoum Azzaahirah fi Mulouk Misr Wal-Qaherah – Yusuf bin Taghry Bardy bin 'Abdullah Al-Zhahery Al-Hanafy – Ministry of Culture and National Guidance – House of Books, Egypt.
27. Nuzhatu Al'alba'a fi Tabaqaat Al'odaba'a – Ibn Al-Anbari – Verifier: Ibrahim Al-Samerra'y – Al-Manar Library: 1995.
28. Wafiyyaat Al'a'yaan Wa'anba'a Abna'a Azzamaan – Ibn Khalkan Al-Barmaky Al-Irbily – Verifier: Ihsan 'Abbas – Publisher: Sader House – Beirut – 2nd ed.: 2009.